متجهات مقترحه لقانون الرياضة المصري الجديد

*** أ.م.د. بهجت عطية راضي**

*** أ.م.د. أحمد فاروق عبد القادر**

أولاً: مقدمة :

تلعب النظم الاجتماعية الكبرى دوراً مهماً في حياة البشر، لأنها تعبر عن احتياجات الناس واهتماماتهم العامة، وله أدوار مؤثره في التثقيف وتوجيه المشاعر والمعتقدات والسلوك، ويعتقد Bocualter أن التربية البدنية والرياضة تقدم عملاً فريداً متميزاً لبث القيم الديمقراطية، متسائلاً عن أي الممارسات في التربية البدنية والرياضة تلك التي تدعم وتعمل علي إتاحة المناخ الديمقراطي وتقبل مفاهيمه الأساسية (أمين الخولي : 123،40– 126).

كما تمثل الحركة الرياضية جزءاً هاماً من اهتمامات الحكومات في دول العالم المتقدمة والنامية، لما تلعبه الرياضة من دور فعال وحيوي على المستوى الوطني والمستوى الدولي في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (عز الدين محمد: 9).

ومما لاشك فيه تنشأ السياسة حيث توجد الدولة، وحيث يقوم المجتمع وترتبط وحداته المختلفة في علاقتها المتعددة والمتشعبة، فالسياسة هي إدارة شئون الجماعة الإنسانية ورعاية مصالحها والعمل على تمييزها، فالدول تقوم حين تكتمل العناصر الأساسية لقيامها وهى الأمة والوطن والحكومة، فالأمة هي الأساس في كيانها الاجتماعي والإنساني، والوطن هو الأساس في كيانها المادي، والحكومة هي الأساس في كيانها المعنوي (عبد الحميد سلامه: 88) .

وعلي المستوي المحلي تستوعب الرياضة كافة فئات المواطنين، وهم أنفسهم الذين يمارسون ويديرون الرياضة علي اختلاف أنشطتها، كما أن هناك توازناً بين المنظومة الرياضية والسياسة فالتنظيم السياسي هو الذي يحدد وينظم الشروط والتسهيلات المادية للرياضة وهو الداعم الأساسي لها، كما أن الرياضة هي التي تحدد طبيعة مساندة النظام السياسي، حيث يتوقف ذلك علي مدي مساهمته فيها ودعمه لها، واهتمامه بها (خير الدين عويس، عصام الهلالي . (108).

وتعتمد الدول الكبرى في الانتخابات حتى الرئاسية علي السيرة الرياضة للمرشح ذاته، وعلي ما يتضمنه برنامجه الانتخابي من بنود رياضية، تتضمن سياسات وإجراءات لتطوير النشاط الرياضي المحلي والدفع بالنشاط الرياضي الدولي إلي منصات التتويج العالمية.

---

* أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان.

وفي إطار ذلك كان التطور التاريخي للتنظيمات والهيئات المسئولة عن الشباب والرياضة في مصر (كمال درويش، إسماعيل حامد: 32–40) كما يلي:

جدول رقم (1)

التطور التاريخي للتنظيمات والهيئات المسئولة عن الشباب والرياضة في مصر

	نوع وشكل التنظيم ورقم القرار
في عام 1954م	وافق مجلس الوزراء المصري علي إنشاء مجلس أعلي لرعاية الشباب والتربية الرياضية وكلجنة من لجان المجلس الدائم للخدمات العامة.
في عام 1956م	صدر قرار جمهوري بإستقلال المجلس الاعلي لرعاية الشباب.
في عام 1962م	إعادة تشكيل المجلس الأعلي لرعاية الشباب بالقرار الجمهوري رقم (3476) لسنة 1962م برئاسة وزير دولة للشباب.
في عام 1964م	صدر القرار الجمهوري رقم (2914) لسنة 1964م بدمج المجلس الأعلى لرعاية الشباب ووكالة الوزارة لرعاية الشباب بوزارة الشئون الاجتماعية ونقل العاملين في الإدارات المركزية لرعاية الشباب بالوزارات والمحافظات إلى وزارة الشباب.
في عام 1968م	صدر قرار بانشاء وزارة الشباب تحل محل المجلس الأعلى لرعاية الشباب.
في عام 1971م	صدر القرار الجمهوري رقم (2407) بإنشاء المجلس الأعلى للرياضة، والقرار رقم (1102) بإنشاء المجلس الأعلي للشباب.
في عام 1973م	صدر القرار الجمهوري رقم (1330) لسنة 1973م بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة ليضم إليه كلاً من الشباب والرياضة معاً.
في عام 1977م	صدر القرار الجمهوري رقم (317) الذي ينص علي إنشاء جهازين أحدهما للشباب والأخر للرياضة.
في عام 1979م	صدر القرار الجمهوري رقم (497) لسنة 1979م بتشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
في عام 1996م	صدر القرار الجمهوري رقم (289) بتشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة رئيس مجلس الوزراء.
في عام 1999م	أنشئت وزارة الشباب بقرار رئيس الجمهورية رقم (378) لسنة 1999م في شأن تنظيم وزارة الشباب.
في عام 2005م	صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (426) لسنة 2005م بإنشاء المجلس القومي للرياضة، والقرار الجمهوري رقم (425) لسنة 2005م بإنشاء المجلس القومي للشباب.
في عام 2011م	أنشئت وزارة الدولة للرياضة ووزارة الدولة للشباب ومستمرة حتى الآن.

ويري الباحثان من العرض السابق، أن هناك تغيير دائم في الشكل القانوني واللائحي ومن ثم التشريعي للتنظيم الرياضي الذي يقود الحركة الرياضية في المجتمع المصري، وهو ما يعكس العديد من المؤشرات أهمها عدم الإيمان الحقيقي باعتبار الرياضة أولوية مجتمعية في حسبان وسياسات وخطط الحكومات المتعاقبة في مصر، حيث يتأرج المسمي ما بين جهاز وما بين وزارة دوله ووزارة مستقلة ومجلس أعلي.

كما يري الباحثان ان نصوص القوانين هي المحرك الأساسي لفتح مجالات واسعة أمام الهيئآت الرياضية للقضاء علي الصعوبات التي تواجهها والتي يمكن أن تصنف الصعوبات التي تواجه الرياضة المصرية في الإجمال الي ثلاث صعوبات رئيسية وهي الصعوبات (الاقتصادية / الاجتماعية / القانونية) وهي تتدرج تحتها العديد من الصعوبات الأخرى التي يواجهها الممارسين للعمل والنشاط الرياضي، إلا أن الباحثان سوف يعرضا ملخص لأهم الصعوبات الرئيسية الثلاث كما يلي :

أولاً: الصعوبات الاقتصادية:

حيث تسعي الرياضة المصرية علي مستوي التطبيق الفعلي وتنادي في الوقت الحالي إلي أن يكون الهدف الرئيسي من وراء ممارسة النشاط الرياضي هو الربح المادي، لمحاولة تغطية نفقاتها، وممارسة نشاط رياضي يتصف بمستوي جودة عال أو مطابق لما هو مطبق في الدول المتقدمة رياضياً بإعتبارها تنظيمات خدمية تقدم منتج خدمي عال الطلب علي المستوي المجتمعي، ومن ثم يطبق عليه مفهوم الربحية كمنظمة خدمية تهدف للربح وتحقيق العائد، في حين أن واقع القوانين الحالية يفرض علي الرياضة لائحياً وتنفيذياً أن يكون هدفها الرئيسي هو نشر التربية الرياضية وما يتصل بها من جوانب اجتماعية وثقافية وخلقية وسياسية، وفي نفس الوقت خدمة فئات مختلفة ومتنوعة علي المستوي الرياضي التنافسي الدولي والمحلي والإقليمي، فضلاً عن مستويات الممارسة القمية والممارسة المحلية والرياضة للجميع (علاء صادق : 55).

وعلي الرغم من ذلك تحتاج الرياضة لتقوم بهذه الأدوار للتمويل ولآليات أخري مثل الاستثمار والتسويق، غير أنه بالنظر إلى مقدار الدعم الذي تحصل عليه الهيئات الرياضية تجده ضعيف القيمة بالقياس للأهداف والعوائد والنتائج المتوقعة والمأمولة، حيث تعتمد فيه الرياضة علي التمويل الحكومي، والذي بلغ في الموازنة العامة للدولة عام 2004م (600) مليون جنيه مصري للصرف علي جميع أوجه الأنشطة الرياضية بالدولة بالإضافة لمساهمات صندوق التمويل الأهلي في بعض مصروفات النشاط الرياضي والمساهمات للهيئات الرياضية، مما دعي لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب الأسبق للمطالبة بزيادة موازنة الرياضة لتصل الي

المليار جنيه، ولم تظهر نتيجة هذا الاقتراح حتي الآن، ويري الباحثان أنه يمكن تلخيص بعض الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الرياضة بمصر فيما يلي:

- الإعتماد الكلي علي الدعم الحكومي وقلة مصادر التمويل الذاتي.
- ضعف فرص الاستثمار للأموال والمنشآت الرياضية، تطبيقاً لنص قانون الهيئات أن الهيئات الرياضية هي هيئات أهلية لا تهدف الي الربح.
- ضعف فرص الملكية الخاصة للهيئات الرياضية، استمرارا للعمل بفلسفة اقتصاد التخطيط المركزي.
- استمرار سيطرة الدولة علي أوجه وأشكال التمويل للهيئات الرياضية من خلال سيطرتها علي إشارة البث التليفزيوني لنقل الأحداث الرياضية علي القنوات الأرضية باعتبار عائد البث التليفزيوني أحد أهم المصادر المباشرة للهيئات الرياضية في زيادة مواردها من التمويل الذاتي.
- التحكم المركزي في الهيئات الرياضية من خلال الجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة التي تعتبر المرجع الأول والأخير لتنفيذ قرارات الهيئات الرياضية، وخاصة القرارات المالية والتي تدير جميع أنشطة الشباب والرياضة.
- بطء التحول إلى آليات اقتصاد السوق وعدم إطلاق العنان والحرية للهيئات الرياضية في استثمار وتسويق أموالها ومنشأتها، وهو ما لا يواكب انتقال الاقتصاد المصري إلى اقتصاد السوق الحر في جميع المجالات الإنتاجية الخدمية منها والسلعية.
- الإنفاق غير المجدي للسيطرة علي تقلص مساحات الملاعب بشكل عام وبالمدارس بشكل خاص.
- صعف فرص التسويق في ظل العمل بآليات التخطيط المركزي من قبل الجهة الحكومية المسئولة عن الرياضة.
- ضعف منظومة الاحتراف والتي تستهدف مصالح اللاعب فقط كأحد اطراف المنظومة دونما الاهتمام بمصالح المنظمات الرياضية التي تستنفد مواردها، دون جدوي حقيقية وعائد تمويلي مناسب.
- تقلص القدرة علي فتح قنوات استثمارية متنوعة ومفتوحة ، تستهدف دعم المنظمات الرياضية في سبيل القدرة علي استمرارها في تحقيق رسالتها وأهدافها.

الصعوبات الاجتماعية:

تتلخص الصعوبات الاجتماعية التي تواجه الرياضة المصرية في أن هناك علاقات اجتماعية قائمة بالفعل داخل المجال الرياضي وهي العلاقة التبادلية بين جميع العناصر البشرية

داخل الهيئات الرياضية، وبين الهيئة والجهات الإشرافية الأخرى الي تقع تحت نطاق إشرافها، وهناك أيضاً علاقة اللاعب المحترف بالنادى الرياضى، بإعتبار أن هذه العلاقه بمثابة علاقة العامل بصاحب العمل، ومن ثم يصعب وصف العلاقة هنا على إنها علاقة عمل لأن هناك إختلافاً كلياً بين أسلوب ممارسة اللاعب للنشاط الرياضى، والأسلوب الذى يؤدى به العامل عمله لدى صاحب العمل، علي الرغم من اختلاف البعض في هذا الشأن، وكذلك فان المظهر الاجتماعي الذى يتخذه اللاعب المحترف فهو يعد من وجهة نظر العامة ذا مظهر اجتماعى متميز كما إن انعدام أو ضعف التمثيل النقابى فى مجال ممارسة الإحتراف قد يحول دون وصف اللاعب المحترف بالعامل (عبد الحميد عثمان: 113).

ويري الباحثان إمكانية تلخيص بعض الصعوبات الإجتماعية التي تواجه الرياضة بمصر فيما يلي:

- عدم أستقرار النظام الرياضي نتيجة زيادة حدة الصراع، وضعف قوي التعاون بين أفراده.
- إنتقال فلسفة التنافس في الرياضة الي فلسفة الصراع والتحدي، وفي بعض الأوقات العدوانية بين اللاعبين والمؤسسات.
- تصنيف الرياضيين بالمستويات الدنيا داخل التصنيف الطبقي للمجتمع.
- غياب القدوة والمثل الأعلي في الرياضة.
- غياب دور الإعلام الرياضي عن التوعية بأهمية الرياضة داخل المجتمع .
- عدم وضوح الوظيفة الاجتماعية للمنظومة الرياضية بعضها ببعض وبين المنظومة الرياضية ومنظمات المجتمع.
- تركيز الإعلام الرياضي علي المشكلات أضفي نوعاً من التشائم داخل الوسط الرياضي.
- انتشار الإحتراف بشكله السلبي، أدي الي زيادة الصراع بين الهيئات الرياضية.
- غياب مفهوم الإستثمار البشري، حيث أصبحت برامج الصقل والإعداد قيد الصدفة والعشوائية، وليست لها أي برامج واضحة وتخضع للأهواء الشخصية.

الصعوبات القانونية:

وتتمثل الصعوبات القانونية التي تواجه الرياضة المصرية في أن الرياضة تعمل مثل أي نظام داخل المجتمع في إطار مجموعه من الضوابط والقوانين، أهمها القانون (77) لسنة 1975م المعدل بالقانون رقم (51) لسنة 1978م ولوائح النظام الأساسي للجنة الأولمبية والاتحادات والأندية الرياضية، واللائحة المالية وقانون العاملين المدنين بالدولة، وقانون تنظيم الممارسات والمناقصات العامة وتخضع لقوانين الجهات الرقابية بقوانينها المنظمة كقانون الجهاز

المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ويري الباحثان أنه يمكن أن تتلخص بعض الصعوبات القانونية التي تواجه الرياضة بجمهورية مصر العربية فيما يلي:

- تتقيد الهيئات الرياضية بالعمل بالقانون (75) لسنة 1977م، والمعدل بالقانون (51) لسنة 1978م الذي وضع ليناسب المرحلة التي وجد بها، فمن غير المعقول أنه مضي علي وضع هذا القانون سبعه وثلاثون عاماً دون أن يتغير فيه بنداً واحداً وخاصة فيما يتعلق بالموارد والتمويل.
- عدم وجود لوائح نظام أساسي للهيئات الرياضية مقننة ومناسبة يمكن الاسترشاد والعمل بها، مع عدم ثباتها وتغيرها بمجرد تغير الوزير المختص.
- عدم التزام مفردات النظام الرياضي بما ورد فى نصوص القوانين واللوائح الحالية لتقادمها، مما يعني وجود بعض المخالفات القانونية داخل الهيئات الرياضية.
- ندرة وجود القانونين القادرين على تطبيق المفاهيم الصحيحة للقانون في الرياضة.
- عدم الالتزام بما نصت عليه تعاقدات الهيئات الرياضية والأخرى أو الأفراد فيما يتعلق بعقود الاحتراف.
- قلة دورات الإعداد والصقل الخاصة بالجانب القانوني للعاملين بالمجال الرياضي.
- خضوع الرياضة لأكثر من قانون وأكثر من جهة رقابية جعل العمل موجهاً فقط لحل المخالفات والتوجيهات التي تصدر عن هذه الجهات .

ويتم تنظيم النشاط الرياضى بشكل أساسى من خلال القانون رقم (77) لسنة 1975م بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمعدل بالقانون رقم (51) لسنة 1978م، والواقع أن الحركة الرياضية بمصر والعالم قد تطورت بشكل كبير لم يواكبه تطور فى هذا القانون، وهو ما يستدعى إدخال تعديلات أساسية عليه أو التفكير فى تشريع جديد يتوافق مع التطور فى الحركة الرياضية، ويسهم فى تطوير الرياضة المصرية وتحريرها من كافة العوائق والقيود الإدارية والبيروقراطية التى تحد من انطلاق الرياضة المصرية (عصام الهلالي : 6).

ويقترح الباحثان المبادىء التالية لتطوير التشريع الرياضى المصري:

- النص على مصادر جديدة لتمويل الرياضة وإطلاق حرية الاستثمار الخاص فى الرياضة.
- فتح الباب لإنشاء أندية خاصة.
- تفعيل إطار عمل وآليات تطبيقية لمنظومة الخصخصة في المجال الرياضي .
- إضافة الاستثمار فى المجال الرياضى ضمن قانون ضمانات وحوافز الاستثمار بهدف جعل المجال الرياضى من المجالات الجاذبة للإستثمار.

- النظر فى فى تقديم حوافز وإعفاءات لتشجيع التبرعات والمعونات المقدمة للهيئات الرياضية.
- تنظيم عملية الاحتراف الرياضى.
- تنظيم الجوانب المتعلقة بالمخالفات وخاصة المنشطات، وتغليظ عقوبة إستغلال شعار أو إسم الهيئة.
- تنظيم القواعد المتعلقة بالحافز الرياضى فى نصوص القانون.
- دعم دور الجمعيات العمومية بالاتحادات.

ويري عصام الهلالي 2005م أن هناك أسباب حتمية لتغيير قانون الرياضة الحالى ومن أهمها :

1. عدم تعرض القانون الحالى لمسئوليات الدولة فى مجال رعاية الشباب المختلفه تنفيذ لنص المادة العاشرة من دستور عام 1973م والتي تنص علي "ترعى الدولة النشىء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم" وعدم توافر آلية لتنفيذ هذة المسئولية الدستورية.
2. عدم مناسبة القانون الحالى للإتحادات والأندية الرياضية الأهلية للأسباب التالية:

- دخول عصر العولمة الرياضية وتعاظم تأثير وسيطرة المعايير والنظم العالمية التى تفرضها الإتحادات الدولية.
- عجز إمكانيات التمويل الحكومى وبرامج التسويق والتمويل الأهلى التقليدية فى مصر عن ملاحقة ما يحدث فى العالم المتقدم.
- إحجام القطاع الخاص والاستثمارى عن المشاركة قى تأسيس وإدارة وتسويق الأندية والمراكز الرياضية بغرض تحقيق الربح.
- خلو القانون الحالى من نصوص صريحة وملزمة تتضمن الحماية والتأمين الصحى والإجتماعى والتعليمى للرياضيين.

ومما سبق يري الباحثان أن الأهداف الرئيسية لوضع قانون الرياضة المقترح تتمحور فيما يلي:

1. تحديد دور وزارة الرياضة فى تنفيذ المسؤولية الدستورية المتعلقة برعاية النشء والشباب.
2. تأسيس منظومة متكاملة مستحدثة للتمويل الأهلي.
3. دعم وتشجيع مبادرات الأفراد والهيئات لإنشاء الأندية بغرض الاستثمار وتحقيق الربح.
4. تنقية أوضاع الاتحادات والأندية الرياضية الحالية عن طريق إعادة الإشهار وفقاً للقانون الجديد بغرض غلق أو إدماج الهيئات غير القادرة على ملاحقة متطلبات المرحلة القادمة.

5. تشجيع الإتحادات والأندية الرياضية على البدء فى تطبيق نظم الإحتراف المتكامل.
6. تحديد العلاقة بين وزارة الدولة لشئون الرياضة والهيئات الأهلية بحيث يقتصر دور المجلس على متابعة تنفيذ القوانين والنظم العامة، وبحيث تخضع هذه الهيئات لقرارات جمعياتها العمومية وتوجيهات الهيئات الدولية التابعة لها.
7. وضع وتطبيق نظام شامل للتأمين الصحى والإجتماعى والتعليمى للرياضيين.
8. إنشاء محكمة رياضية خاصة ضمن هيئة مجلس الدولة، وتطبيق أحكام قانونية رادعة على أحداث الشغب وتناول المنشطات.

ثانياً: مشكلة البحث:

أصبحت الرياضة جزءاً لا يتجزأ من حياة المصريين حيث تمثل المشاهدة والتشجيع الرياضي جزء كبير من الحياة العامة، ويتمثل أهميتها أيضاً علي مستوي الممارسة العامه، خاصة بعد إيمان الأسر المصرية بأهمية ممارسة الرياضة وخصوصاً للأبناء، ومع الأيام إزداد شأن الرياضة واتسعت رقعة المشاركين فيها أبطالاً وبطلات أصبحوا ذوي شأن في المجتمع المصري والعالمي، والقانون الذي صدر عام 1977م ظل هو الحاكم الأول والمرجعية القانونية للرياضة المصرية طوال هذه السنوات، علي الرغم أن هناك الكثير من الهيئات الرياضية لا تسير علي معظم بنوده وأصبح هذا القانون سيف الدولة علي رقبة الهيئات الرياضة تستخدمه وقت الحاجة وتغض الطرف عنه في أوقات كثيرة أخري.

ويرى أحمد عبد الفتاح 2004م أن المجال الرياضي يخضع لنظام "التخطيط المركزي" وفقاً للسيطرة المطلقة من الدولة، وهو ما يؤثر على المنظمات الرياضية من حيث عدم مراعاة مصالح الأفراد ورغباتهم وحاجاتهم التي يرونها ويريدون تحقيقها في ضوء انضمامهم وانخراطهم علي اختلاف أنشطتهم وأدائتهم داخل المنظمة الرياضية (أحمد عبد الفتاح: 96).

وقد حدث تغيير شامل في كل الحركة الرياضية المصرية من آليات في عمليات التدريب الرياضي أو تطوير في قوانين الألعاب المختلفة، وتداخل متعدد التخصصات في علوم الرياضة وما تلاه من تداخل في آليات التعامل مع المنظومة الرياضية بشكل عام، باستثناء هذا القانون المنظم للرياضة المصرية والتي نكاد نجزم بأن كل ما يخص مناحي الحياة المصرية سواء السياسية أو الثقافية تغيرت عدا القوانين الحاكمة للرياضة في مصر، وبالنظر لآليات وضع القوانين سواء من خلال المؤسسات الخاصة بذلك، وعبر إقراره لتلك القوانين استناداً للدستور، وما بين قنوات مختلفة تقوم من خلالها المنظمات الرياضية المتعددة بالمشاركة في صياغة

مشروعات القوانين، وفقاً للتطبيق العملي والممارسة الفعلية، إلا إننا نجد أسلوب صياغة القوانين العامة واللوائح التنفيذية الأساسية والتفصيلية فى المجال يرتكز علي إطار يتحدد في :

* مشاركة العاملين فى المجال الرياضى بالرأي والمناقشة فى كافة مراحل صياغة وبلورة القوانين والسياسات العامة.
* تبدأ عملية صياغة القوانين والسياسات العامة بطرح القضايا والموضوعات العامة للمناقشة على كافة المستويات.

* مجلس النواب، المجالس القومية.
* الأندية الرياضية.
* مراكز الشباب.
* الأندية المتخصصة.
* الأندية النوعية
* الاتحادات الرياضية.
* اللجنة الأوليمبية.

والآن كان هناك عدداً من المحاولات لوضع قانون جديد للرياضة المصرية بدءت عندما منحت اللجنه الأولمبية الدولية مهلة أربع سنوات للحكومه المصرية لوضع قانون جديد للرياضة حتي عام 2012م وبدءت المحاولات وتوقفت بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد في هذه الفتره، وتستمر هذه المحاولات مرة أخري للوصول إلي قانون يواكب التغيرات الاقتصادية والسياسية والعالمية، لذا رأي الباحثان وضع متجهات عامة للقانون المصري قد تسهم في وضع قانون يناسب هذه التطورات وفي ضوء تلك المتجهات.

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن الباحثان لم يجدا أي دراسات مشابهه تناولت هذا الموضوع، وبالتالي يعد البحث أحد البحوث التي تحاول إبراز التصور المقترح للمتجهات الرئيسية والفرعية التي يجب مراعتها عند صياغة قانون جديد للرياضة، في ضوء المتجهات الرئيسة الحاكمة في المجال الرياضي المصري، والمستجدات التي يشهدها النظام العالمي الآن وتتأثر به الساحة الرياضية المصرية، سواء كانت هذه المستجدات سياسيه، أو اقتصاديه، أو اجتماعيه، أو ثقافيه، أو تكنولوجية، ومن ثم تتأثر وتتفاعل مع المنظومة الرياضية بكاملها الحكومية فيها والأهلية، ولذا فيجب على مختلف الهيئات التشريعية والرياضية في مصر أن تأخذ في الاعتبار وبعين الاهتمام هذه المستجدات، وتراعي المتجهات الرئيسة لوضع قانون عصري ومتطور لإحداث التقدم والرقى للمجال الرياضي في مصر.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلي التعرف علي أهم المتجهات العامة والفرعية لقانون الرياضة المصري الجديد.

خامساً: تساؤل البحث:

يحاول البحث الإجابة علي التساؤل الأتي : ما هي المتجهات العامة والفرعية المقترحة لقانون الرياضة المصري الجديد في ضوء آراء عينة البحث؟

سادساً: إجراءات البحث:

(أ) منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي بخطواته وإجراءاته وذلك لملاءمته طبيعة الدراسه وأهدافها.

(ب)مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث فى الخبراء واللاعبين والإداريين والمدربين والحكام وأعضاء مجالس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات والأندية الرياضية، والإعلاميين المهتمين بالمجال الرياضي، والعاملين بوزارة الدولة للرياضة والمجلس القومي للرياضة.

(ج) عينة البحث:

تم إختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية ويوضح الجدول التالي توصيف العينة:

جدول (2)

توصيف عينة البحث الإستطلاعية والأساسية

م	التوصيف	العدد	
		العينة الإستطلاعية	العينة الأساسية
1	خبراء في المجال الرياضي.	6	15
2	اللاعبين والإداريين والمدربين والحكام بشرط ان تكون خبرتهم في المجال الرياضي لا تقل عن (10) سنوات.	26	193
3	أعضاء مجالس إدارة اللجنه الأولمبيه المصرية والإتحادات والأنديه الرياضيه.	4	22
4	الإعلاميين المهتمين بالمجال الرياضي.	4	18
5	العاملين بوزارة الدولة للرياضة والمجلس القومي للرياضة.	5	30
6	قانونين لهم خبره بالمجال الرياضي	5	22
	الإجمـــــــــــــــالي	50	300

يتضح من جدول (2) توصيف عينة البحث والتي إشتملت علي (6) مجالات، وعدد العينة الإستطلاعية (50) مفحوص، وعدد العينه الأساسية (300) مفحوص.

(د) أدوات جمع البيانات:

إستخدم الباحثان في جمع البيانات :

- السجلات والوثائق.
- الملاحظة والخبرة الميدانية.
- إستمارة إستبيان، والتي صممت بهدف التعرف علي متجهات المحاور العامه لقانون الرياضة الجديده وتفريعاتها وأهم النقاط التي يجب أن يحتويها كل محور كما قام الباحثان باقتراح ميزان التقدير ثلاثي يتكون من هامة (2) درجة، هامة الي حد ما (1)، وغير هامة (صفر) درجه، وبعد العرض على الخبراء تم إختيار ميزان التقدير (هامه، هامه إلي حد ما، غير هامه) والذي اتفق علية آراء الخبراء (مرفق 1).
- تم تحديد المحاور الرئيسية للإستبيان في صورته الأولي (مرفق2) وعددها (105) عبارة من خلال (12) محور وهي:
  - الاستثمار وحقوق الرعاية والشراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية.
  - تأسيس الشركات والملكية الفكرية والبث التليفزيوني.
  - تنمية وتطوير المنشآت الرياضية.
  - الطب الرياضي والمنشطات والتأمين الرياضي.
  - توسيع قاعدة الممارسة الرياضية.
  - المنازعات الرياضية.
  - برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً.
  - مجالس الإدارات والجمعيات العمومية.
  - تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية.
  - الإعلام الرياضي.
  - الرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه.
  - النقابات والإتحادات والجمعيات.
- اشتملت الإستمارة على ميزان تقدير ثلاثى وهو (هامة/هامة إلى حد ما/غير هامة) ودرجاته على التوالي (1/2/صفر).

- تم وضع العبارات المرتبطة بكل محور من المحاور الإثني عشر الرئيسية وشملت الإستمارة على عدد (105) عبارة موزعة علي المحاور.

(هـ) حساب المعاملات العلمية للاستمارة :

تم إيجاد المعاملات العلمية لإستمارة الإستبيان من خلال (حساب معامل الصدق/ وحساب معامل الثبات) حيث تم اختبار معامل صدق المحتوى "المحكمين" ومعامل صدق الاتساق الداخلي وتراوحت قيم معامل الارتباط الدال علي صدق الاتساق الداخلي ما بين (0.352 :0.679) مما يدل علي درجات مرتفعة دالة معنوياً عند مستوي دلالة معنوية (0.05) كما قام الباحثان بإستخدام التجزئه النصفيه للثبات وفقاً للمعادله الإحصائيه لكلاً من "كودر Kuder وريتشاردسون Richardson " لحساب معامل الثبات وتراوحت قيم معاملات الارتباط الدال علي الثبات ما بين (0.456: 0.873) مما يدل علي درجات مرتفعة دالة معنوياً عند مستوي دلالة معنوية(0.05) حيث تم تطبيق الإستبيان علي عينة إستطلاعية قوامها (50) فرد من خارج عينة البحث، وبناءاً على النتائج التي أستخلصها الباحثان من الدراسة الإستطلاعية وإجراء التعديل النهائي للإستبيان، والذي أتفقت فيه العينه علي المتجهات الرئيسية والفرعية وما أشارت إليه من حذف أو تعديل لبعض المتجهات الفرعية لقانون الرياضية الجديد، أصبحت الإستمارة قبل وبعد التطبيق علي العينه الإستطلاعية كما يلي:

جدول (3)

عبارات الاستبيان في الصوره الأولية والنهائيه

م	المحـــــــــــور	العبارات	عدد العبارات في الصوره الأولية	عدد العبارات المستبعده	عدد العبارات المضافه	عدد العبارات في الصوره النهائية
1	الإستثمار وحقوق الرعاية والشـــراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية.	19-1	19	2	0	17
2	تأسيس الشركات والملكيـــة الفكريـــة والبث التليفزيوني.	32-20	13	0	0	13
3	تنمية وتطوير المنشآت الرياضية.	40-33	8	0	1	9
4	الطب الرياضي والمنشطات والتأمين الرياضي.	47-41	7	0	0	7
5	توسيع قاعدة الممارسة الرياضية.	55-48	8	0	0	8
6	المنازعات الرياضية.	59-56	4	0	0	4

7	برامج البطولة ورعايــة الموهــوبين رياضياً.	65-60	6	0	0	6
8	مجـــــالس الإدارات والجمعيـــــات العمومية.	72-66	7	0	0	7
9	تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنميــة الكوادر البشرية.	87-73	15	0	0	15
10	الإعلام الرياضي.	97-88	10	0	0	10
11	الرياضة فى المــدارس والجامعــات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه.	103-98	6	0	0	6
12	النقابات والإتحادات والجمعيات.	105-104	2	0	0	2
الإجمالي			105	2	1	104

يتضح من جدول (3) عدد عبارات إستمارة الإستبيان في صورتها الأوليه (105) عباره (مرفق2)، وعدد العبارات التي أستبعدتها (2) عباره وعدد العبارات التي أضافتها (1) عباره، لتصبح الإستماره في صورتها النهائية (مرفق3) بإجمالي عبارات (104) عباره.

(و) المعالجة الاحصائية :

إستخدم الباحثان المعالجات الإحصائيه ببرنامج SPSS ويشمل التالي (التكرارات، والنسب المئويه، والأهمية النسبية، والترتيب، وتحليل التباين بإستخدام قيمة "ف" المحسوبه).

سابعاً: عرض ومناقشة نتائج البحث :

قام الباحثان بعرض نتائج البحث التي تم التوصل إليها بعد المعالجة الإحصائيه التي تمت للبيانات الخام بعد تطبيق أدوات جمع البيانات للوصول إلى الشكل النهائي للإستبيان المطبق على عينة البحث، وتم عرض هذه الجداول بما يحقق أهداف البحث وقام الباحثان بعرض نتائج البحث التي تم التوصل إليها تبعاً لترتيب محاور إستمارة الإستبيان التي قاما بتطبيقها على عينة البحث كما للآتي:-

جدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الأول "الاستثمار وحقوق الرعاية والشراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية"

ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
1	206	90	4	802	89.11	8
2	189	82	29	760	84.44	14
3	201	89	10	791	87.88	10
4	199	87	14	785	87.22	12
5	204	92	4	800	88.88	9
6	179	99	22	757	84.11	15
7	200	88	12	788	87.55	11
8	185	100	15	770	85.55	13
9	277	3	20	857	95.22	2
10	230	45	25	805	89.44	6
11	222	70	8	814	90.44	5
12	265	20	15	850	94.44	3
13	211	31	58	753	83.66	16
14	275	21	4	871	96.77	1
15	169	89	42	727	80.77	17
16	240	45	15	825	91.66	4
17	233	36	31	802	89.11	7

ويتضح من الجدول رقم (4) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الأول حيث جاءت ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (14، 9، 12، 16، 11، 10، 17، 1، 5، 3، 7، 4، 8، 2، 6، 13، 15) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (14) "**تحديد معايير ومستويات لجودة الخدمات المقدمة بالأندية**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (96.77%) تأكيداً علي إهتمام العينة بضرورة أن تتصف الخدمات الرياضية المقدمه داخل الأندية بكافة أنواعها سواء في مجال التدريب الرياضي أو الخدمات الاجتماعية المقدمة للأعضاء أو آليات الشراكة بين النادي وبعض الشركات والمستثمرين والرعاة لابد أن تتصف هذه الخدمات بمعايير الجودة، ويرجع الباحثان ذلك إلي إيمان مجتمع البحث بأهمية الإستثمار وحقوق الرعاية والشراكة في المجال الرياضي، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الأول الخاص بمتجهات تطوير فرص الإستثمار وحقوق الرعاية والشراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية.**

جدول رقم (5)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي الثاني " تأسيس الشركات والملكية الفكرية والبث التليفزيوني" ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
18	234	88	22	900	100	1
19	298	2	0	898	99.77	2
20	255	26	19	836	92.88	6
21	227	41	32	795	88.33	8
22	264	21	15	849	94.33	5
23	197	62	41	756	84	12
24	200	66	34	766	85.11	10
25	193	82	25	768	85.33	9
26	261	28	11	850	94.44	4
27	188	67	45	743	82.55	13
28	266	34	0	866	96.22	3
29	198	61	41	757	84.11	11
30	240	31	29	811	90.11	7

ويتضح من الجدول رقم (5) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب لعبارات المحور الأول حيث جاءت ترتيب العبارات طبقاً لأهميتها النسبيه (18، 19، 28، 26، 22، 20، 30، 21، 25، 24، 29، 23، 27) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (18) "**إنشاء شركات يساهم فيها النادى وأعضاؤة والمستثمرين بهدف تحقيق عوائد مادية للأندية والمساهمين من الربح المتوقع** " في الترتيب الأول بأهمية نسبية (100%) تأكيداً علي إستيعاب العينة بضرورة تأسيس شركات تابعه للأندية يساهم فيها جميع الأطراف من النادي نفسه والأعضاء والمستثمرين الراغبين في الإستثمار في المجال الرياضي ويتضح من ذلك تفهم مجتمع البحث أن إنشاء الشركات التي يدخل فيها النادي وأعضاءة مساهمين سوف تحقق عوائد مادية وربح متوقع قد يساهم إلي حد كبير في إزالة المعوقات المالية التي تعوق دون تحقيق النادي لأهدافه، ويرجع الباحثان ذلك إلي إيمان مجتمع البحث بأن فكرة الإستثمار وإيجاد مصادر جديده للتمويل للأندية هي أحد الآمال المتبقية لتوفير مصادر تمويل جديده للأندية وبخاصة في ظل نجاح التجربة مع الأندية الخاصة، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الثاني الخاص بمتجهات تطوير طرق تأسيس الشركات وحقوق الملكية الفكرية وآليات البث التليفزيون.**

جدول رقم (6)

التكرارات والنسب المئويه والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي الثالث " تنمية وتطوير المنشآت الرياضية" ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
31	255	33	12	843	93.66	4
32	221	57	22	799	88.77	6
33	198	34	68	730	81.11	9
34	277	20	3	874	97.11	3
35	199	60	41	758	84.22	7
36	244	36	20	824	91.55	5
37	288	9	3	885	98.33	1
38	278	20	2	876	97.33	2
39	196	60	44	752	83.55	8

ويتضح من الجدول رقم (6) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجة الرئيسي الثالث حيث جاء ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (37، 38، 34، 31، 36، 32، 35، 39، 33) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (37) " **تخصيص أراضي لإقامة المنشآت الرياضية بالمدن الجديدة** " في الترتيب الأول بأهمية نسبية (98.33%) تأكيداً علي ضرورة إهتمام الدولة بتخصيص أماكن بالمدن العمرانية الجديدة لأقامة أندية رياضية تخدم هذه التجمعات، ويرجع الباحثان ذلك إلي إيمان مجتمع البحث بأهمية أن يكون هناك ملاعب رياضية بالمدن الجديده بل زاد الأمر إلي المطالبة بتخصيص ممرات للمشي والجري لأستيعاب رغبات الممارسة العامة لدي سكان المناطق العمرانية الجديده، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الثالث الخاص ب**متجهات تنمية وتطوير المنشآت الرياضية.

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الرابع " الطب الرياضي والمنشطات والتأمين الرياضي" ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
40	236	34	30	752	83.55	7
41	219	55	26	806	89.55	2
42	191	77	32	793	88.11	3
43	230	50	20	759	84.33	6
44	200	60	40	810	90	1
45	206	61	33	760	84.44	5
46	299	1	0	773	85.99	4

ويتضح من الجدول رقم (7) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الرابع حيث جاءت ترتيب العبارات طبقاً لأهميتها النسبيه (44، 41، 42، 46، 45، 43، 40) وقد جاءت العباره رقم (44) "**تجريم تناول المنشطات وتوسيع دائرة العقاب لتشمل اللاعب والمدرب والطبيب والاتحاد**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (90%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية تجريم تناول المنشطات وتطبيق عقوبات المنظمه الدولية لمكافحة المنشطات بمنتهي الصرامة، وتفعيل دور الرقابة الحكومية علي تناول المنشطات وتطبيق آليات مقننة للتفتيش علي تناول المنشطات، كما نادت العينة بضرورة توسيع دائرة العقوبات لتشمل المدرب والطبيب أيضاً حتي لو كانت لا تنص عليها اللوائح الدولية في ذلك، ويرجع الباحثان ذلك إلي تأكيد العينة علي ضرورة مراقبة الحكومه علي الرياضيين المصريين وبخاصة الذين يشاركون في البطولات الدولية والإقليمية والقارية والعالمية في تناول المنشطات وذلك حتي لا تتعرض الرياضة المصرية لأنكسارات بسبب الإعلان عن عقوبات يتعرض لها اللاعبين أو الإتحادات الرياضية المصرية، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الرابع** الخاص بمتجهات تطوير الطب الرياضي وتناول المنشطات وفرص التأمين الرياضي.

جدول رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الخامس " توسيع قاعدة الممارسة الرياضية " ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
47	286	2	12	838	93.11	3
48	210	57	33	805	89.44	5
49	275	23	2	777	86.33	8
50	215	55	30	873	97	2
51	207	66	27	785	87.22	6
52	214	83	3	780	86.66	7
53	244	50	6	811	90.11	4
54	235	35	30	899	99.88	1

ويتضح من الجدول رقم (8) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الخامس حيث جاءت ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (54، 50، 47، 53، 48، 51، 52، 49) وقد جاءت العباره رقم (47) "**التوسع في اقامة الملاعب المفتوحه وساحات الممارسة العامة**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (99.88%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية وجود الملاعب المفتوحه وساحات الممارسة العامه في ظل عدم قدرة معظم المواطنين علي دفع إشتراك الأندية الرياضية المختلفه، ويرجع الباحثان ذلك إلي تفهم العينه حقها في أهمية الممارسة الرياضية وأرجعت حقها في الممارسة الرياضية العامه للحفاظ علي الصحه إلي الدوله التي لابد أن تقوم بدورها في توفير أماكن الممارسة علي أقل تقدير لجميع فئات المجتمع المصري وبخاصة المرحله المبكره التي نضع عليها كافة الأمال في نهضة الرياضة المصرية، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل** الخامس الخاص بمتجهات توسيع قاعدة الممارسة الرياضية ؟

جدول رقم (9)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي السادس " المنازعات الرياضية " ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
55	149	80	71	678	75.33	3
56	159	75	66	693	77	2
57	246	33	21	825	91.66	1

ويتضح من الجدول رقم (9) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي السادس حيث جاء ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (57، 56، 55) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (57) "**انشاء فرع للمحكمة الدولية بمصر**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (91.66%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية وجود محكمة رياضة تفصل في المنازعات الرياضية التي لا يستطيع القضاء العادي البت فيها وهو المعمول به في اللجنه الأولمبية الدولية التي تلجأ إلي المحكمه الرياضية الدولية للفصل في المنازعات التي قد تنشأ بداخلها أو بين أعضائها، ويرجع الباحثان ذلك إلي إستيعاب العينة لحجم المنازعات بالوسط الرياضي المصري وبطء التقاضي فيه نتيجة عدم تخصص القضاه في المنازعات الرياضة وبالتالي يتضح أهمية وجود فرع للمحكمه الرياضية الدولية بمصر تستطيع الفصل فيما قد ينشأ بين أطراف الوسط الرياضي المصري في سرعه وحيادية، وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل السادس الخاص بمتجهات تطوير طرق فض المنازعات الرياضية.

جدول رقم (10)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي السابع " برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً " ن = (300)

العبارات	هامه	هامه إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
58	256	33	11	825	91.66	4
59	199	90	11	866	96.22	1
60	240	40	20	821	91.22	5
61	252	33	15	820	91.11	6
62	269	28	3	837	93	3
63	233	55	12	845	93.88	2
64	141	99	60	788	87.55	7
65	164	70	66	681	75.66	8

ويتضح من الجدول رقم (10) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي السادس حيث جاء ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (59، 63، 62، 58، 60، 61، 64، 65) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (59) "**وضع برامج لاكتشاف الموهوبين رياضياً بالتعاون مع وزارة التعليم والاندية ومراكز الشباب**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (96.22%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية دور الدوله في الكشف المبكر عن الموهوبين من خلال برامج خاصة توضع بالتعاون مع الهيئات بهف الوصول إلي الموهوبين رياضياً وبخاصة في المدارس والأندية ومراكز الشباب الهيئات ذات الكثافة العالية في مشاركة الشباب والناشئين في الممارسة العامه أو الممارسة التخصصية، ويرجع الباحثان ذلك إلي إشارة العينة إلي وجوب ظهور دور قوي للدولة في مجال الكشف عن الموهوبين بشتي الطرق ووضع برامج خاصة بذلك تتكفل بها وتمولها الدولة، وتنظيم المشروعات القومية الخاصة بالكشف المبكر للبطل الرياضي من الموهوبين رياضياً، وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل السابع الخاص بمتجهات تطوير برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً.

جدول رقم (11)

التكرارات والنسب المئويه والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الثامن " مجالس الإدارات والجمعيات العمومية " ن = (300)

العبارات	هامة	هامة إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
66	281	15	10	698	77.55	6
67	199	90	11	883	98.11	5
68	240	40	20	788	87.55	4
69	252	33	15	820	91.11	3
70	269	28	3	837	93	2
71	233	55	12	866	96.22	1

ويتضح من الجدول رقم (11) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي السادس حيث جاءت ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (71، 70، 69، 68، 67، 66) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (71) " **الفصل بين عضوية مجالس إدارات الأندية والاتحادات وعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (96.22%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية الفصل في عضوية الهيئات الرياضية المصرية الأندية والاتحادات واللجنة الأولمبية بهدف تطبيق مبدأ " ألا يكون الخصم هو في ذات التوقيت الحكم" ويرجع الباحثان ذلك إلي تفهم العينة لطبيعة الخلافات التي نشأت بين أعضاء مجالس الإدارات في هذه الهيئات نتيجة الجمع في العضوية، كما يعتقد الباحثان أن تطبيق هذا المعيار من خلال القانون سوف يعطي الفرصه لظهور كوادر رياضية مصرية جديدة تتبؤ مكانها في عضوية مجالس إدارة الأندية والهيئات الرياضية المصرية، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الثامن الخاص** بمتجهات تشكيل مجالس الإدارات وسلطات الجمعيات العمومية.

جدول رقم (12)

التكرارات والنسب المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي التاسع " تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية " ن = (300)

العبارات	هامة	هامة إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
72	245	29	26	819	91	9
73	210	33	57	753	83.66	13
74	256	20	24	832	92.44	6
75	250	21	29	821	91.22	7
76	280	11	9	871	96.77	2
77	188	65	47	741	82.33	15
78	250	35	15	835	92.77	5
79	230	60	10	820	91.11	8
80	240	29	31	809	89.88	10
81	260	30	10	850	94.44	4
82	246	11	43	803	89.22	12
83	198	53	49	749	83.22	14
84	270	22	8	862	95.77	3
85	239	29	32	807	89.66	11
86	283	9	8	875	97.22	1

ويتضح من الجدول رقم (12) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي السادس حيث جاءت ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (86، 76، 84، 81، 78، 74، 75، 79، 72، 80، 85، 82، 73، 83، 77) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (86) " **التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في إدارة وتشغيل وتطوير الإستادات، والمنشآت الرياضية، والترويحية، وأنشطة المعسكرات والرحلات**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (97.22%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية توجه الرياضة المصرية نحو الإدارة الإلكترونية التي سبقت إليها دول العالم الغربي بكثير من السنوات وبخاصة في مجال إدارة المنشآت الرياضية من إستادات ومنشآت رياضية وترويحية وأنشطة معسكرات حيث تؤكد بذلك العينة علي ضرورة أن يتضمن قانون الرياضة الجديد من يجبر الهيئآت الرياضية علي إستخدام آليات الإدارة الإلكترونية في إدارة وتشغيل الهيئآت الرياضية المصرية، ويرجع الباحثان ذلك إلي وعي العينة بأهمية التشغيل الإلكتروني للهيئآت الرياضية المصرية حتي تواكب ركب التقدم التكنولوجي والإلكتروني لمثلتها في الهيئآت الرياضية الدولية، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل التاسع وهو**، ما هي متجهات تشكيل مجالس الإدارات وسلطات الجمعيات العمومية ؟

جدول رقم (13)

التكرارات والنسب المئويه والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي العاشر " الإعلام الرياضي " ن = (300)

العبارات	هامة	هامة إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
87	200	74	26	774	86	9
88	250	33	17	833	92.55	5
89	240	20	40	800	88.88	7
90	268	28	4	864	96	1
91	211	65	24	787	87.44	8
92	197	55	48	749	83.22	10
93	256	35	9	847	94.11	4
94	270	22	8	862	95.77	3
95	233	38	29	804	89.33	6
96	266	30	4	862	95.77	2

يتضح من الجدول رقم (13) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيس العاشر حيث جاء ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبية (90، 96، 94، 93، 88، 95، 89، 91، 87، 92) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (90) "**مراعاة الرياضات الشهيدة فى الاعلام**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (96%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية وجود مساحات إعلامية لجميع الرياضات علي حداً سواء وتخصيص مساحات للرياضات التي لا تحظي بإهتمام إعلامي رغم تفوق الرياضة المصرية فيها عالمياً ومنها علي سبيل المثال "رفع الأثقال، المصارعة، الملاكمه، الهوكي،..) ويرجع الباحثان ذلك إلي ثقة العينة أنه في حالة اولي الإعلام مساحات مناسبة لهذه الرياضات فأنها بالتأكيد سوف تستمر في ريادتها العالمية وسوف تشهد إقبالاً جديداً من الناشئين والشباب مما قد يؤدي إلي ظهور أبطالاً جدد تغذي الساحة الرياضية المصرية بمزيد من الأبطال، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل العاشر** الخاص بمتجهات تطوير الإعلام.

جدول رقم (14)

التكرارات والنسب المئويه والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي الحادي عشر "الرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه"

ن = (300)

العبارات	هامة	هامة إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
97	266	22	12	854	94.88	2
98	253	27	20	833	92.55	3

1	96.11	865	12	11	277	99
5	88.88	800	22	56	222	100
4	88.88	800	11	78	211	101
6	83.44	751	42	65	193	102

ويتضح من الجدول رقم (14) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الحادي عشر حيث جاءت ترتيب العبارات طبقاً لأهميتها النسبيه (99، 97، 98، 101، 100، 102) وقد جاء المتجه الفرعي رقم (99) "**الرياضة إجبارية بالمدارس والجامعات**" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (96.11%) تأكيداً من عينة البحث علي أهمية الرياضة بالمدارس والجامعات حيث يعتبرا مخزن المواهب الرياضية وغرس قيم ممارسة الرياضة وأهميتها وثقافتها من مرحلة الصغر ومرحلة الشباب، ويري الباحثان أن وجود نص بقانون الرياضة يفرض وجود رياضة بالمدارس والجامعات هو أمل الرياضة المصرية في العوده للريادة العالمية في كافة أوجة المنشاط، كما أنها هي الوسيله التي يفترض بها تعريف جميع هذا الفئات بأهمية ممارسة الرياضة للصحه العامه، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الحادي عشر وهو**، ما هي متجهات تطوير **الرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه؟**

جدول رقم (15)

التكرارات والنسب المئويه والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية

للمتجه الرئيسي الثاني عشر "النقابات والإتحادات والجمعيات" ن = (300)

العبارات	هامة	هامة إلي حد ما	غير هامه	المجموع	الأهمية النسبية	الترتيب
103	279	20	1	878	97.55	1
104	255	33	12	843	93.66	2

ويتضح من الجدول رقم (15) التكرارات والنسبة المئوية والأهمية النسبية والترتيب للمتجهات الفرعية للمتجه الرئيسي الثاني عشر حيث جاءت ترتيب المتجهات الفرعية طبقاً لأهميتها النسبيه (103، 104) وقد جاءت العباره رقم (103) "إشهار النقابات والإتحادات والجمعيات تابعاً لقانون تنظيم الرياضة" في الترتيب الأول بأهمية نسبية (97.55%) تأكيداً من عينة البحث علي ضرورة إشهار النقابات والإتحادات والجمعيات الخاصة بالرياضة والتي تعمل في مجال الرياضة سواء في التدريب أو الإدارة أو الصقل أو تحت أي مسمي لابد وان تشهر طبقاً لقانون الرياضة، ويرجع الباحثان ذلك إلي وعي العينة ببعض مشكلات إشهار النقابات والإتحادات والجمعيات تابعه لقانون آخر مما يجعل يعجز من أساليب الرقابه المالية والإدارية عليها، **وبذلك يتحقق الإجابة علي التساؤل الثاني عشر وهو، ما هي متجهات هي متجهات تطوير طرق عمل النقابات والإتحادات والجمعيات الخاصة بالمجال الرياضي؟**

جدول رقم (16)

تحليل التباين بين آراء فئآت عينة البحث فى محاور إستمارة الإستبيان

م	المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحريه	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	الدلاله
1	الإستثمار وحقوق الرعاية والشراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية.	بين المجموعات	65.922	5	13.184	2.200	غير دال
		داخل المجموعات	1450.067	352	4.120		
		المجموع	1515.989	357			
2	تأسيس الشركات والملكية الفكرية والبث التليفزيوني.	بين المجموعات	55.884	5	11.177	1.980	غير دال
		داخل المجموعات	500.239	352	1.421		
		المجموع	556.123	357			
3	تنمية وتطوير المنشآت الرياضية.	بين المجموعات	31.753	5	6.351	2.311	غير دال
		داخل المجموعات	624.172	352	1.773		
		المجموع	655.925	357			
4	الطب الرياضي والمنشطات والتأمين الرياضي.	بين المجموعات	78.810	5	15.762	1.889	غير دال
		داخل المجموعات	506.454	352	1.439		
		المجموع	585.274	357			
5	توسيع قاعدة الممارسة الرياضية.	بين المجموعات	63.098	5	12.620	1.249	غير دال
		داخل المجموعات	480.256	352	1.364		
		المجموع	453.363	357			
6	المنازعات الرياضية.	بين المجموعات	43.511	5	8.702	1.208	غير دال
		داخل المجموعات	727.933	352	2.068		
		المجموع	771.444	357			
7	برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً.	بين المجموعات	66.821	5	11.171	1.966	غير دال
		داخل المجموعات	1450.067	352	3.120		
		المجموع	1515.989	357			
8	مجالس الإدارات والجمعيات العمومية.	بين المجموعات	52.884	5	10.173	1.865	غير دال
		داخل المجموعات	498.232	352	1.322		

		المجموع	554.121	357			
9	تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية.	بين المجموعات	29.859	5	6.351	1.462	غير دال
		داخل المجموعات	600.182	352	1.773		
		المجموع	644.724	357			
10	الإعلام الرياضي	بين المجموعات	59.989	5	11.171	1.877	غير دال
		داخل المجموعات	1360.087	352	3.120		
		المجموع	1414.898	357			
11	الرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه.	بين المجموعات	61.088	5	11.930	2.004	غير دال
		داخل المجموعات	479.254	352	1.367		
		المجموع	450.252	357			
12	النقابات والإتحادات والجمعيات.	بين المجموعات	41.812	5	8.611	2.300	غير دال
		داخل المجموعات	717.877	352	2.057		
		المجموع	761.333	357			

قيمة ف الجدوليه عند مستوي (0.05) = 2.41

يتضح من جدول رقم (16) أن قيمة ف المحسوبه غير داله إحصائياً عند مستوي (0.05) مما يدل على أنه لا توجد أي فروق بين عينة البحث فى جميع محاور الإستبيان، وبالتالي فأن تحليل التباين بين آراء فئآت عينة البحث فى محاور إستمارة الإستبيان قد أكد علي موافقة عينة البحث علي أهمية جميع المحاور والعبارات داخل إستمارة الإستبيان وأهمية وجودها داخل قانون الرياضة المصري الجديد.

ثامناً : الإستخلاصات والتوصيات:

وقد توصل الباحثان إلي المتجهات الرئيسية والمتجهات الفرعية المقترحه طبقاً لرأي العينة والترتيب التي الذي توصل إليه الباحثان بأنه يجب أن يتضمن قانون الرياضة الجديد المتجهات الرئيسية والفرعية التالية:

المتجه الرئيسي الأول: الإستثمار وحقوق الرعاية والشراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية:

المتجهات الفرعية:

- تحديد معايير ومستويات لجودة الخدمات المقدمة بالأندية.
- تشجيع شركات الإنتاج العالمية على إقامة خطوط إنتاج للأدوات الرياضية بمصر.
- تسويق مباريات الفرق والمنتخبات المصرية.

- منح الإعفاءات الضريبية والجمركية للهيئات والمشروعات الرياضية.
- إطلاق حرية الإستثمار الخاص فى الرياضة.
- تشجيع إقامة الشراكات الأجنبية في المشروعات الرياضية.
- تقديم حوافز وإعفاءات لتشجيع التبرعات والمعونات المقدمة للهيئات الرياضية.
- إنشاء صندوق لرعاية الأبطال يسهم فيه المجتمع والشركات ورجال الأعمال.
- وضع ضمانات للاستثمار في الرياضة بهدف جعل المجال الرياضى فى المجالات الجاذبة للإستثمار.
- تحديد نسبة تخفيض على الاشتراكات ورسوم العضوية للأندية الرياضية قائمة علي عائدات الإعلانات.
- توفير منافذ للأدوات والأجهزة الرياضية داخل المنشآت الرياضية المصرية.
- السماح للهيئات الرياضية لتأسيس شركات استثمارية.
- دعم المشروعات الرياضية لشباب الخريجين، وتوفير الدعاية المناسبة للمنتج المتميز.
- تحديد نسبة من تذاكر المباريات وعائدات البطولات لدعم صندوق رعاية الأبطال.
- دعم الصناعة الوطنية من الملابس والأدوات الرياضية.
- بيع تذاكر المباريات لحساب النادى مقابل نسبة من المبيعات.
- تحديد نسبة تخفيض على اشتراكات العضوية للأندية الرياضية قائمة علي عائدات احتراف اللاعبين.

المتجه الرئيسي الثاني: تأسيس الشركات والملكية الفكرية والبث التليفزيوني:

المتجهات الفرعية:

- إنشاء شركات يساهم فيها النادي وأعضاؤه والمستثمرين لتحقيق عوائد ربحية مادية .
- إنشاء شركات بالا نديه تتولى تسويق الشعار والإعلانات والزى الرياضى.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى تطوير أساليب بث المباريات.
- أساليب بيع الأندية والإتحادات لحقوق البث التليفزيونى.
- تأسيس شركات بالأندية (أفراد وشخصيات إعتبارية) لتسويق حقوق الملمكية الفكرية.
- إنشاء شركات بالاندية تتولى تمويل وتسويق صفقات اللاعبين ببيعاً وشراءاً وإعارة.
- إنشاء شركة مساهمة بين الأندية والاتحادات الرياضية المعنية باللعبة تتولى بيع حقوق بث المباريات.
- حصر الحقوق الفكرية للهيئات الرياضية وطرحها للإستثمار.
- حقوق الهيئات والحقوق المجاورة للعلامات التجارية.
- التمتع بالإعفاءات الضريبية والجمركية.
- حماية حقوق الهيئات فى المنتج الرياضى.

- تحديد الأهداف والأنشطة والمجالات لتأسيس الشركات.
- صياغة جديدة للتعاقدات الحالية بين الأندية واتحاد الإذاعة والتليفزيون.

المتجه الرئيسي الثالث: تنمية وتطوير المنشآت الرياضية:

المتجهات الفرعية:

- تخصيص أراضي لإقامة المنشآت الرياضية بالمدن الجديدة.
- المعاملة بالمثل للمنشأت والأندية الرياضية الخاصة والأهلية من حيث الضرائب ورسوم الخدمات.
- تحويل بعض المنشأت الرياضية الموجودة إلى وحدات إقتصادية ذات طابع خاص.
- تعظيم البنية الأساسية للهيئات الرياضية لتحسين قدرتها التنافسية.
- إنشاء مشروعات رياضية بنظام الـــ B.O.T.
- التوسع فى إنشاء الملاعب والاستادات، وزيادة الإستثمارات فى هذا المجال.
- مشاركة القطاع الخاص فى إدارة وتشغيل المنشآت الرياضية.
- أنشاء شركة قابضة للإستادات الرياضية والصالات والملاعب الرياضية التى تملكها الدولة.
- وضع قواعد محدده تضمن صيانة المنشآت الرياضية المصرية دورياً.

المتجه الرئيسي الرابع: الطب الرياضي والمنشطات والتأمين الرياضي:

المتجهات الفرعية:

- تجريم تناول المنشطات وتوسيع دائرة العقاب لتشمل اللاعب والمدرب والطبيب والاتحاد.
- الرعاية الطبية المتكاملة للرياضيين وآليات السفر للعلاج بالخارج.
- مراعاة استكمال استعادة الشفاء قبل العودة للملاعب.
- تجريم بيع المنشطات.
- نشر ثقافة مكافحة المنشطات.
- حق الضبطية القضائية لمراقبي الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات (NADO).
- التأمين على الرياضيين.

المتجه الرئيسي الخامس: توسيع قاعدة الممارسة الرياضية:

المتجهات الفرعية:

- التوسع في اقامة الملاعب المفتوحه وساحات الممارسة العامة.
- التوسع فى مراكز الشباب الرياضية علي مستوي الجمهورية، وخاصة فى المناطق المحرومة منها.
- إقامة الأندية والمنشآت الرياضية الخاصة.
- إقامة مراكز صيفية للممارسة الرياضية.

- تنشيط الحركة الرياضية بالمدارس.
- تزويد الهيئات الرياضية بالأدوات اللازمة للممارسة الرياضة العامة والخاصة.
- تسهيل وتشجيع إقامة مراكز اللياقة البدنية والجمانزيوم والأندية الصحية بضوابط قانونية صارمه.
- تنشيط الحركة الرياضية بالجامعات.

المتجه الرئيسي السادس: المنازعات الرياضية:
المتجهات الفرعية:

- إنشاء فرع للمحكمة الدولية بمصر.
- عدم التعارض مع القوانين الدولية.
- تحديد أليه لفض المنازعات (وساطة/توفيق/تحكيم/قضاء) مع وزارة العدل.

المتجه الرئيسي السابع: برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً:
المتجهات الفرعية:

- وضع برامج لاكتشاف الموهوبين رياضياً بالتعاون مع وزارة التعليم والأندية ومراكز الشباب.
- مشاركة القطاع الخاص فى الكشف المبكر عن الموهوبين رياضياً وتبنيهم ورعايتهم.
- استحداث تجربة الأندية المتخصصة فى لعبة واحدة.
- تقنين كافة أشكال رعاية الأبطال.
- التركيز على عدد من الألعاب التى يمكن تحقيق إنجاز فيها.
- تطوير برنامج إعداد البطل الأوليمبى و البرنامج القومى للناشئين.
- تنظيم عمليات الاحتراف الرياضى.
- تسهيل احتراف اللاعبين المصرين بالخارج.

المتجه الرئيسي الثامن: مجالس الإدارات والجمعيات العمومية:
المتجهات الفرعية:

- الفصل بين عضوية مجالس إدارات الأندية والاتحادات وعضوية مجلس إدارة اللجنة الأولمبية.
- تطبيق مبدأ ال 8 سنوات.
- تعظيم دور الجمعيات العمومية .
- إلغاء مبدأ التعيين فى مجالس إدارات الهيئات الرياضية.
- استبعاد العاملين بالجهات الرقابية والقضائية من عضوية مجالس إدارة الهيئات الرياضية.
- إتاحة الفرصة كاملة للشباب لعضوية مجالس إدارات الهيئات الرياضية.

المتجه الرئيسي التاسع: تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية:

المتجهات الفرعية:

- التوجه نحو الإدارة الإلكترونية في إدارة وتشغيل وتطوير الإستادات، والمنشآت الرياضية، والترويحية، وأنشطة المعسكرات والرحلات.
- إقامة دورات تدريبية لإعداد وصقل العاملين فى مجال التدريب الرياضى .
- تطوير كليات التربية الرياضية، دعم إرسال المبعوثين للخارج، ودعم دور نقابة المهن الرياضية.
- تسليط الضوء والاهتمام بالرياضات المختلفة.
- تشجيع اللاعبين المعتزلين للعمل فى مجال التحكيم.
- إنشاء مركز معلومات بالإتحادات الرياضية.
- وضع ضوابط ومعايير للعمل بمهنة التدريب, حصر للعاملين
- وإعادة تصنيفهم وفقاً للمعايير والمواصفات العلمية والفنية.
- وضع ضوابط ومعايير للعاملين فى مجالات العلاج الطبيعى، والتغذية، والإعداد النفسى، والطب الرياضى.
- الإهتمام بالتخطيط الإستراتيجى طويل المدى، وإستخدام الإدارة الإستراتيجية وإدارة الجودة الشاملة.
- وضع ميثاق شرف للعمل فى مجال الإعلام الرياضى.
- الترويج لقيم المنافسة الرياضية الشريفة والروح الرياضية.
- تراخيص مزاولة المهنة وتحديد المعايير والاشتراطات العلمية للعاملين.
- إجراء تعديلات فى الهياكل التنظيمية للاتحادات.
- تنمية مهارة العاملين بالإعلام الرياضى.
- تشجيع الاحتراف فى مجال التحكيم, زيادة عدد الحكام العاملين والاهتمام بتنمية قدراتهم ومهاراتهم.

المتجه الرئيسي العاشر: الإعلام الرياضي:

المتجهات الفرعية:

- مراعاة الرياضات الشهيدة فى الاعلام.
- وضع ضوابط للتعامل مع روابط الجماهير والمشجعين.
- توفير مراكز صحافية عند تنظيم الدورات والبطولات.
- وضع ضوابط قانونية لإنشاء المواقع الإلكترونية.
- تحديد القيمة الخاصة بشارة البث التلفزيوني.
- إنشاء أقسام للإعلام الرياضي بكليات التربية الرياضية.

- ضوابط إنشاء القنوات الجديدة وتقنين أوضاع ما هو قائم.
- نشر الحيادية والروح الرياضية ونبذ العنف ومكافحة المنشطات.
- تنظيم الحقوق الإعلامية الرياضية.
- وضع ضوابط للعاملين في مجال الإعلام، وميثاق شرف، وناموس أخلاقي.

المتجه الرئيسي الحادي عشر: الرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه:

المتجهات الفرعية:

- الرياضة إجبارية بالمدارس والجامعات.
- تكامل البنية الأساسية بين المدارس والجامعات والشركات واللجنه البارالمبية المصرية.
- اتفاقات شراكه بين الوزارات المعنية لتعظيم الاستفادة من أمكانات الإتحادات النوعية المختلفه.
- إشهار الأندية بالمدارس والجامعات والشركات.
- تنظيم أليه قومية لإعداد الكادر الرياضي التربوي.
- تطوير نظام الحافز الرياضي لتلاميذ المدارس وطلاب الجامعات.

المتجه الرئيسي الثاني عشر : النقابات والإتحادات والجمعيات :

المتجهات الفرعية:

- إشهار النقابات والإتحادات والجمعيات تابعاً لقانون تنظيم الرياضة.
- تنظيم العلاقات بين النقابات والإتحادات والجمعيات وشعبها وطرق إدارتها.

تاسعاً: التوصيات:

وفي حدود البحث وفي ضوء إجراءاته توصل الباحثان إلي التوصيات العامه التاليه:

- موافاة اللجان العامله في تعديلات قانون الرياضة الجديد بما جاء من متجهات عامه وفرعية توصل إليها الباحثان، بالإضافة إلي التوصيات العامة التالية:
  - أن يكون القانون منظماً للرياضة فى المؤسسات الأهلية والحكومية، وألا يقتصر على الأندية والإتحادات والهيئات المشابهة الأخرى.
  - أن ينظم القانون الجديد قواعد حصول الطلبة الرياضيين على الحافز الرياضى بما يحقق تكافؤ الفرص الرياضية، ويمنع إزدواجية المنح، ويحفز الطلبة على الآداء الفائق والمتميز، ويجرم بشدة التلاعب والتحايل فى الحصول على الحافز.

- أن يساعد القانون الجديد الطلبة الرياضيين الأبطال على التوصل إلى حالة من التوازن بين التفوق الأكاديمى والتفوق الرياضى بحيث يتيح لمجالس الجامعات حرية إصدار القرارات الخاصة برعاية الأبطال أكاديمياً، وتأجيل الإختبارات، وتشكيل لجان خاصة لا تتقيد بالمواعيد فى ضوء قرارات وزارة الدولة لشئون الرياضة ووزير التعليم العالى والبحث العلمى وبما يحقق الصالح العام.
- أن يعظم القانون الجديد القيم الأخلاقية وشرف المنافسة الرياضية الأمر الذى يتطلب تغليظ عقوبات الخروج عن الروح الرياضية والتلاعب فى النتائج، والتواطؤ سواء بالنسبة للاعب أو الحكم أو الإداري أو أعضاء مجالس إدارات الأندية أو الإتحادات أو الشركات أو المؤسسات المختلفة وغيرهم.
- العمل على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية ومؤسسات المجتمع المدنى والخاص فيما يرتبط بزيادة فرص الرعاية والتمويل والإستثمار والتسويق فى الرياضة بالنسبة للاعبين والمنشات أو الشعارات أو أساليب التنظيم وغيرها.
- أن ينظم العلاقة بين الرياضة التنافسية والرياضة السياحية بكل أشكالها مما يعظم مراقبة الدولة لكافة أشكال الممارسة الرياضية ويوجه الرياضات نحو تحقيق الأهداف العليا للدولة.
- تبني القانون الجديد لمفاهيم الرياضة للصحة، الرياضة على مدار العمر ورياضة الترويح والرياضة السياحية على إعتبار أنها أهداف عليا للمجتمع المصرى.
- أن يكافح ويجرم القانون الجديد تناول المنشطات ويعمل علي الحد منها.

المراجـــــع

1. أحمد عبد الفتاح أحمد سالم: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، 2004م.
2. أمين أنور الخولي: الرياضة والمجتمع، سلسلة عالم المعرفه، العدد 216، الكويت 1996م.
3. خير الدين عويس، عصام الهلالي: الإجتماع الرياضي، دار الفكر العربي الطبعة الأولي، القاهرة، 1997م.
4. عبد الحميد سلامة أحمد: الرياضة "مظاهرها السياسية والاجتماعية والتربوية, الدار العربية للكتاب, ليبيا, (بدون سنة إصدار).
5. عبد الحميد عثمان الحفني: عقد إحتراف لاعب كرة القدم ، مجلة الحقوق ، الكويت 1995م.
6. عز الدين محمد أحمد: قياس الأداء لدى القادة الإداريين في اتخاذ القرارات بالاتحادات الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان ، القاهرة، 2001م.
7. عصام الهلالي : ورقة عمل حول سياسات العمل في المجال الرياضي، يونيو 2005م.
8. علاء صادق : الرياضة والإحتراف ، دار المعارف ، القاهرة ، 1991م .
9. كمال الدين عبد الرحمن درويش، إسماعيل حامد عثمان: التنظيمات في المجال الرياضي، الطبعه الثانية، دار السعادة للطباعه ، القاهرة ، 2003م .

متجهات مقترحه لقانون الرياضة المصري الجديد

*** أ.م.د. بهجت عطية راضي**

*** أ.م.د. أحمد فاروق عبد القادر**

المقدمة والمشكلة : هناك عدداً من المحاولات لوضع قانون جديد للرياضة المصرية بدأت عندما منحت اللجنة الأولمبية الدولية مهلة أربع سنوات للحكومة المصرية لوضع قانون جديد للرياضة وتوقفت المحاولات بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد، وتستمر هذه المحاولات مرة أخري للوصول إلي قانون يواكب التغيرات الاقتصادية والسياسية والعالمية، لذا رأي الباحثان وضع متجهات عامة وفرعية للقانون المصري قد تسهم في وضع قانون يناسب هذه التطورات.

هدف البحث: يهدف البحث إلي التعرف علي أهم المتجهات العامه والفرعية لقانون الرياضة المصري الجديد.

تساؤل البحث: يحاول البحث الإجابة علي التساؤل الأتي : ما هي المتجهات العامة والفرعية المقترحة لقانون الرياضة المصري الجديد في ضوء آراء عينة البحث؟

منهج البحث: استخدم الباحثان المنهج الوصفي بخطواته وإجراءاته وذلك لملاءمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث فى الخبراء واللاعبين والإداريين والمدربين والحكام وأعضاء مجالس إدارة اللجنه الأولمبيه المصرية والإتحادات والأندية الرياضية، والإعلاميين المهتمين بالمجال الرياضي، والعاملين بوزارة الدولة للرياضة والمجلس القومي للرياضة.

عينة البحث: تم إختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية وتمثلت في (300) فرد.

أدوات جمع البيانات: إستخدم الباحثان في جمع البيانات السجلات والوثائق، الملاحظة والخبرة الميدانية، إستمارة إستبيان، **وكانت أهم الإستنتاجات للمتجهات العامه هي:**

المتجه الرئيسي الأول: الإستثمار وحقوق الرعاية والشراكة وتطوير صناعة الأدوات الرياضية:

المتجه الرئيسي الثاني: تأسيس الشركات والملكية الفكرية والبث التليفزيوني:

المتجه الرئيسي الثالث: تنمية وتطوير المنشآت الرياضية:

المتجه الرئيسي الرابع: الطب الرياضي والمنشطات والتأمين الرياضي:

المتجه الرئيسي الخامس: توسيع قاعدة الممارسة الرياضية:

---

* أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان.

المتجه الرئيسي السادس: المنازعات الرياضية:

المتجه الرئيسي السابع: برامج البطولة ورعاية الموهوبين رياضياً:

المتجه الرئيسي الثامن: مجالس الإدارات والجمعيات العمومية:

المتجه الرئيسي التاسع: تطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية:

المتجه الرئيسي العاشر: الإعلام الرياضي:

المتجه الرئيسي الحادي عشر: الرياضة فى المدارس والجامعات والشركات والأفراد ذوي الإعاقه:

المتجه الرئيسي الثاني عشر : النقابات والإتحادات والجمعيات :

وكانت من أهم التوصيات:

- موافاة اللجان العامله في تعديلات قانون الرياضة الجديد بما جاء من متجهات عامه وفرعية توصل إليها الباحثان، بالإضافة إلي أهم التوصيات العامه التالية:
  - أن يكون القانون منظماً للرياضة فى المؤسسات الأهلية والحكومية، وألا يقتصر على الأندية والإتحادات والهيئات المشابهة الأخرى.
  - العمل على تنظيم العلاقة بين المؤسسات الرياضية ومؤسسات المجتمع المدنى والخاص فيما يرتبط بزيادة فرص الرعاية والتمويل والإستثمار والتسويق فى الرياضة بالنسبة للاعبين والمنشات أو الشعارات أو أساليب التنظيم وغيرها.
  - أن ينظم العلاقة بين الرياضة التنافسية والرياضة السياحية بكل أشكالها مما يعظم مراقبة الدولة لكافة أشكال الممارسة الرياضية ويوجه الرياضات نحو تحقيق الأهداف العليا للدولة.

Abstract

Proposed Directions for the New Egyptian Sports Law

Introduction and Research Problem:

Several attempts have been made to draft a new legislation for Egyptian sports. These attempts started after the International Olympic Committee a four-year deadline to enact a new sports law. These attempts stopped due to the political situation in Egypt. However, efforts to draft a new law were resumed, in order to reach a draft that addresses the current economic, political, and global changes. Therefore, the researchers decided to put main directions and sub-directions that can contribute to the drafting process of a legislation that goes along with these developments.

Research Objective: The research aims at identifying the most important main directions and sub-directions for the new Egyptian Law.

Research Question: The research attempts to answer the following question: What are the proposed main directions and sub-directions for the new Egyptian Sports Law according the participants' views?

Research Method: The researchers used the descriptive method and its steps and procedures as they deemed it most appropriate for the current research and its objectives.

Research Population: The research population consists of experts, athletes, administrative staff, trainers, arbiters, members of the Egyptian Olympic Committee, members of the sports federations' boards, members of the boards of the different clubs, sports media, and the staff of the State Ministry of Sports and the National Sports Council.

Research Sample: The research sample has been randomly selected (300) persons.

Data collection tools: The researchers used documents, records, observations, field experience, and a questionnaire. **The findings related to the main directions are:**

Main direction no. 1: investment, care rights, partnership, and development of sports equipment industry;

Main direction no. 2: establishment of corporations, copyrights and TV broadcasting;

Main direction no. 3: development and improvement of sports facilities;

Main direction no. 4: sports medicine, stimulants, and sports insurance;

Main direction no. 5: expanding the basis of playing sports;

Main direction no. 6: sports disputes;

Main direction no. 7: championship programs and sponsoring talented individuals;

Main direction no. 8: Boards of Administration, and General Assemblies;

Main direction no. 9: developing sports administrative systems, and developing human resources;

Main direction no. 10: Sports Media;

Main direction no. 11: sports in schools, universities, and corporations; and persons with disabilities;

Main direction no. 12: Syndicates, trade unions and associations.

Recommendations:

- Providing the committee that works on amending the sports law with the main directions and sub-directions reached through this research; in addition to the following general recommendations:
- The law should not be limited to sports clubs, sports federations, and other similar entities, but should also regulate sports in governmental and non-governmental organizations.
- The relationship between sports associations and non-governmental organizations should be regulated especially with respect to regulating the opportunities of sponsorship, funding, investment, and marketing for players, facilities, slogans, or organizational approaches, etc.
- The law should regulate the relationship between competitive sports and sports tourism, and allow the government's supervision of all types of playing sports, and direct sports toward the fulfillment of the state's higher goals.